

الجمهورية اليمنية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل



الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325

المرأة والأمن والسلام

2022 - 2020



المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	تمهيد.....
4	المقدمة.....
5	أولاً: منهجية العمل
6	ثانياً: السياق والمبررات
7	- السياق - المبررات
8	ثالثاً: أوضاع النساء في اليمن اثناء النزاعات وما بعد النزاعات المسلحة
9	- المرأة اثناء النزاع.....
11	- المشاركة السياسية للنساء..... - مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام..... - الإغاثة والانعاش للنساء والفتيات اثناء النزاع وما بعد النزاع..
11	رابعاً: الأطر القانونية لحماية النساء
11	- الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الحكومة اليمنية. - القوانين والآليات الوطنية لحماية النساء.....
12	خامساً : اهداف واولويات خطة العمل الوطنية
12	- هدف الخطة.....
12	- أولويات خطة العمل الوطنية.....
12	- مرجعيات الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام.....
13	- الأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية.....
13	سادساً: الرصد والتقييم
17	سابعاً: مصفوفة بشأن تنفيذ الخطة الوطنية

تمهيد



خطة العمل الوطنية خطوة مهمة لتنفيذ قرار مجلس الامن 1325 حول المرأة والامن والسلام لنقله من المستوى النظري الى المستوى العملي ، هذه الخطة التي تجمع كل الشركاء لتوحيد الجهود لتنفيذ القرار الاممي لإدراكها القيمة السياسية والقانونية والوطنية للقرار.

وتدرك الحكومة اليمنية اهمية القرار كونه لا يتعامل مع النساء كضحايا للنزاعات والسلام فقط، بل يؤمن بدورهن كعامل مهم في إحداث التغيير ومنع الصراعات ودورهن في بناء المجتمعات على أسس المساواة والعدالة الاجتماعية وتحقيق الكرامة الإنسانية.

لهذا حرصت الحكومة على صياغة خطة عمل تستجيب للقرار الاممي حول المرأة والامن والسلام وكافة المواثيق الدولية التي صادقت عليها لاسيما القانون الانساني الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيرها من الاتفاقيات والمواثيق الدولية . وللتأكيد ايضا" على التزامها بحماية النساء اثناء النزاعات وتعزيز مشاركتها في مسارات بناء السلام وفقا لقرار مجلس الامن 1325.

وتمثل الخطة مشروعا مهما" وناجحا" لحماية المرأة وتعزيز مكانتها ودورها وللحفاظ على السلام الداخلي ، جاءت ثمرة جهود وطنية قادتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بوصفها الجهة المعنية بتنفيذ القرار الاممي ، وهذا الجهد ثمرة عمل سائر الشركاء من جهات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني اتفقت على رؤية موحدة للتعامل مع القرار الاممي 1325.

ان خطة العمل تعني اتخاذ تدابير عملية وبرامج ومشاريع لحماية المرأة ومناهضة العنف الاسري ووصولها الى مراكز صنع القرار وان تكون احتياجاتها جزءاً أساسياً من خطط التنمية. ولضمان تنفيذ الخطة يتطلب تضافر جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية باعتبار ان حماية المرأة وتعزيز دورها هي قضية المجتمع بأكمله.

ختاماً ، لا يسعني الا ان اعبر عن الشكر والتقدير للفريق الفني والى كافة الجهات الحكومية وغير الحكومة التي شاركت في اعداد خطة العمل الوطنية .

د. ابتهاج عبد القادر الكمال

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

مقدمة

يشكل صدور قرار مجلس الأمن رقم 1325 أهمية بالغة كونه يضع حدا للانتهاكات التي تتعرض لها المرأة اثناء النزاعات المسلحة وما بعدها، تنفيذاً للمواثيق الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان والحقوق الدستورية التي تحت الدول على حماية المرأة ووقايتها من أي انتهاكٍ لحقوقها في وقت النزاع، وتمكينها من المشاركة في عملية صنع القرار.

لقد اتخذت الجمهورية اليمنية تدابير من اجل احترام قواعد القانون الدولي وتطبيقها من خلال المادة السادسة من الدستور التي تؤكد الالتزام بالعمل بميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها . ولم تكتفي بالمصادقة على الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات العلاقة باحترام قواعد القانون الدولي الانساني بما في ذلك المواثيق الدولية لحماية النساء اثناء النزاعات المسلحة وانما ايضا ترجمتها في إطار القوانين والتشريعات الوطنية وممارسة الحقوق دون تمييز على اساس الجنس والإسهام في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لقد جاء القرار 1325 الصادر عن جلسة مجلس الأمن 4213 معبراً عن قلق هيئة الأمم المتحدة إزاء الأوضاع الصعبة التي تعيشها النساء في العالم جراء استمرار الصراعات والنزاعات المسلحة، التي تؤدي إلى ازدياد عدد الضحايا من المدنيين، وتحديد النساء والأطفال.

فقد ادت الحروب والنزاعات المسلحة التي واجهت اليمن على مرور التاريخ الى انعكاسات سلبية على التنمية وتعطيل الانشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية وتزايد اعداد النازحين، وبالمحصلة النهائية تزايدت معاناة الفقراء والمحتاجين للمساعدات الانسانية معظمهم من النساء والاطفال. وبالرغم من ان آثار الحروب والصراعات المسلحة تمس كل الفئات لكن النساء اكثر عرضة للمخاطر ويتحملن عبئاً ثقيلاً" من اثارها النفسية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والى التشريد والتهميش والترمل.

ولهذا تعتبر خطة العمل الوطنية (2020- 2022) لتفعيل قرار مجلس الامن 1325 والقرارات اللاحقة له استجابة للتحديات الامنية والعسكرية التي تشهدها المنطقة وتعكس حرص الجمهورية اليمنية باحترام حقوق الانسان وتعزيز مفاهيم العدالة والمساواة والشراكة. كما تستجيب الخطة الى توصيات مجلس الامن التي تدعو الى الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة التطرف وتعزيز مشاركة المرأة للعب أدواراً" جديدة ومهمة في منع الصراعات.

وتهدف الخطة الى توفير الحماية للنساء اثناء النزاعات وما بعد النزاعات وتعزيز مشاركتها في مواقع صناعة القرار على المستوى المحلي والاقليمي والدولي. كما تهدف الى تعزيز دورها في الوقاية من النزاعات وصناعة السلام.

وتتضمن خطة العمل الوطنية برامج ومشاريع لتحقيق الاهداف الاستراتيجية، والمخرجات المتوقعة والمؤشرات وتحديد الادوار المناطة بكل جهة ضمن اطار زمني محدد .

أولاً : منهجية العمل

حرصت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على اعداد الخطة الوطنية حول المرأة والامن والسلام بالشراكة مع كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة وذلك ضمن منهجية محددة وواضحة تساعد في الوصول الى رؤية متكاملة لصياغة خطة وطنية.

- ورشة عمل

خلال شهر اغسطس 2018 نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ورشة عمل لمدة ثلاثة ايام بالتعاون مع منظمة فريدريش شارك فيها ممثلين عن جهات حكومية وغير حكومية لبلورة خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن تتضمن التدابير المطلوبة لحماية النساء والفتيات في النزاعات وما بعد النزاعات في اطار المحاور الاربعة الأساسية التي تركز عليها خطة العمل العربية التنفيذية والمتمثلة بالمشاركة -الحماية -الوقاية -الإغاثة والمعافاة لضمان حماية المرأة اثناء النزاعات وما بعد النزاعات. وجرى تشكيل فريق فني يتولى مهمة صياغة الخطة بناء على اوراق العمل ونتائج عمل المجموعات.



- اعداد الخطة وصياغتها

تضمنت هذه المرحلة تشكيل فريق فني يضم ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة لصياغة خطة العمل بناء على نتائج المراجعة والتحليل التي جرى بحثها في ورشة العمل والاولويات التي جرى الاتفاق بشأنها ، وفي ضوء ذلك تم تحديد التدخلات والانشطة المطلوبة والمخرجات والنتائج المتوقعة ومسئولية التنفيذ والاطار الزمني



- لقاءات لمراجعة الخطة

شكلت لجنة وطنية بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (106) لعام 2018 لمناقشة مسودة خطة العمل الوطنية للمرأة والأمن والسلام نفذا لقرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والأمن والسلام، وتضم اللجنة ممثلين من كافة الجهات المعنية بتنفيذ الخطة (مرفق تشكيل اللجنة)

عقدت ورشة عمل في محافظة عدن لمدة يومين لمناقشة مسودة الخطة وتطوير مضامينها وشارك في هذه الورشة الوزارات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة والتمكين الاقتصادي لها ومنظمات دولية وساهمت نتائج هذه الورشة في تحسين مضامين الخطة بما يتوافق مع قرار مجلس الامن

1325



كما عقدت ورشة في عمان - الاردن لمدة يومين بالتعاون مع منظمة الاسكوا لتدريب مدربين من وزارة الشؤون الاجتماعية العمل حول الإطار الدولي لحقوق الانسان وآليات المرأة والسلام والأمن ومشاركة المرأة في عمليات بناء السلام وايضا لمراجعة الخطة الوطنية

ثانيا: السياق والمبررات

• السياق

يبلغ عدد سكان اليمن نحو 26.988.900 نسمة حيث يمثل الذكور نسبة 50.4% والإناث نسبة 49.6% من إجمالي السكان ، في ظل نسبة النمو السكاني 3.4% يتوقع أن يصل عدد السكان بحلول عام 2031 إلى 53 مليون نسمة ،

بعد أربعة أعوام من الصراع واستمرار الحرب انكمش الاقتصاد اليمني انكماشاً "حاداً". وتشير التقارير الرسمية إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 بنسبة 28% تقريباً. وأدى الصراع المتصاعد منذ مارس/آذار 2015 إلى تعطل الأنشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية على نطاق واسع. ومنذ الربع الثاني من عام 2015، توقفت صادرات النفط والغاز حيث كان النفط يغطي أكثر من 70% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة ويمثل 25% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. كما انكمشت الواردات، باستثناء المنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة الحيوية. وبلغ معدل التضخم السنوي حوالي 30% عام 2015 ويتوقع زيادته بصورة أكبر مع استمرار ضعف أداء المالية العامة.

ويعتبر انكماش النمو الاقتصادي احد ابرز التحديات التي تواجه اليمن اليوم . وقد رافق انكماش النمو الاقتصادي تصاعد نسبة السكان تحت خط الفقر الى 85% نتيجة التراجع المتواصل لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الى 290 دولار في عام 2016 مع توقع استمرار انخفاضه مستقبلاً . كذلك ساهم توقف تمويل المانحين الى تعميق الانكماش الاقتصادي ، في حين أدى تدمير البنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة الى خسائر اقتصادية عالية وضياح جهود التنمية التي شكلت أساساً للانتقال الى مرحلة تنموية افضل وكذلك فرض أعباء كبيرة على الجيل القادم لإعادة بناء الأصول وأيضاً استعادة الثقة في بيئة الاعمال . كما انعكست تأثيرات الازمة على سوق العمل وفقد مئات الالاف من العاملين لوظائفهم واعمالهم وتفاقت مشكلة البطالة لتصل الى معدلات مرتفعة. بذلت الحكومة جهوداً كبيره لتحقيق

الاستقرار الاقتصادي وإعادة تصدير النفط واستعادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

وتفاقت أزمة السكان النازحين مع استمرار الصراع ، وتشير تقديرات بأن عدد النازحين وصل الى اكثر من 3 مليون نازح ويشكلون 13 % من السكان . ترتفع نسبة النساء النازحات بصورة أكبر من الذكور يشير تقرير للبنك الدولي في يونيو 2016 أن 52٪ من الأشخاص النازحين داخلياً في اليمن هم من النساء، والكثيرات منهن مسؤولات عن أسرهن في مناطق النزوح. في السياق اليمني، يمكن تفسير غياب الرجال البالغين بوفاة الذكور في تلك الأسر، انضمامهم إلى إحدى المجموعات المتحاربة أو رحيلهم إلى المدن المجاورة سعياً وراء فرص عمل. الأهم من ذلك هو أنّ غيابهم يصعب وصول النازحات إلى مساعدات إنسانية.

في عام 2000 صدر قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والأمن والسلام وأكدت اليمن التزامها بالقرار ودأبت على صياغة خطة وطنية للمرأة والأمن والسلام لتوفير الحماية للنساء والفتيات اثناء النزاعات وما بعدها وتعزيز دورهن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتأكيد الاحترام الكامل للقانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن باعتبارهن مدنيات، ولا سيما الالتزامات المنطبقة على هذه الأطراف بموجب اتفاقيات جنيف للعام 1949 وبروتوكولها الإضافي للعام 1977 ، واتفاقية اللاجئيين للعام 1951 وبروتوكولها للعام 1967، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للعام 1977 وبروتوكولها الاختياري، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل للعام 1989 وبروتوكولها الاختياريين المؤرخين في 25 مايو 2000، وأن تضع في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

• المبررات:

ان الدراسة الواقعية للوضع السياسي الراهن في اليمن يجعلنا نقر بأن هناك مبررات وأسباب لوضع خطة وطنية للمرأة والأمن والسلام لتوفير الحماية للنساء والفتيات اثناء النزاعات وما بعد النزاعات والمبررات هي :

- شهدت اليمن حروبا عديدة على مدى التاريخ كما تشهد في الوقت الراهن حربا داخلية عنيفة الحقت اضرارا إنسانية فادحة وضحايا معظمهم من النساء والأطفال وادت الى تفويض الاقتصاد الوطني ناهيك عن نمو نشاط الجماعات المتطرفة . إنّ واقع الحال يشير صراحة إلى أن النساء والأطفال أهداف تتسم بالسهولة في الصراعات المسلحة، إذ تلاقي النساء والفتيات المدنيات مثلهن مثل الرجال حتفهن أثناء الصراع المسلح، ويجبرن على النزوح، ويتعرضن للإصابة ويفقدن موارد رزقهن، تتعرض النساء والفتيات إلى جميع أشكال العنف، وتحتاج النساء والفتيات الى تدابير فعالة للحماية من كافة اشكال العنف والى تعزيز دور المرأة في الوقاية من النزاعات والمساهمة في جهود حفظ السلام.

- من تداعيات الحرب تزايد اعداد النازحين معظمهم من النساء ويحتاجون لمساعدات إنسانية متعددة وخدمات وبرامج ومشاريع تراعي النوع الاجتماعي وكذلك خلق فرص عمل للنازحين في المخيمات لتحسين الأوضاع المعيشية.
- تدفق اللاجئين من مختلف أنحاء القارة السمراء وتحول اليمن الى نقطة عبور الى الدول المجاورة واستغلالهم في النزاعات المسلحة من قبل الحوثيين بالإضافة الى استغلالهم في عمليات الاتجار بالبشر بجميع انواعه والتهريب يساهم ذلك في حدوث اضطرابات والاخلال بالأمن.

كل تلك الأسباب والمبررات التي أدت الى الشعور بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية النساء والفتيات من كافة اشكال العنف الذي يتزايد وتعدد الممارسات التمييزية ضدهن.

وجملة هذه المبررات النظرية والواقعية، تدعو اليمن للعمل جديا على تطبيق القرار 1325 والقرارات المكملة له من خلال وضع خطة عمل وطنية تستجيب لاحتياجات المرحلة الحالية التي تمر بها اليمن .

والخطة الوطنية بارقة أمل ونافذة لا بُد من أن تفتح طياتها لاستيعاب حقوق النساء وطموحاتهن بما يكفل حمايتهن من مختلف صور وآثار الحروب أو النزاعات المسلحة والجرائم ضد الإنسانية. وجعلها عنصرا فاعلا صاحبة حقوق لا مجرد موضوع حقوق تسن وتنفذ بمعزل عنها.

ثالثا: أوضاع النساء في اليمن اثناء النزاعات وما بعد النزاعات المسلحة

• المرأة اثناء النزاع

تتعرض النساء للتهميش ولجرائم العنف بدرجات أكبر خلال الحروب وبعدها ونادرا" ما يُراعى فيها منظور النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ.



وبالتالي لا بد من التنبه إلى واقع النساء في ظل الحرب وما بعد الحرب عن طريق إجراء الدراسات الميدانية للنظر في احتياجات النساء وأوضاعهن، وإعداد البرامج الملائمة في مجال معالجة آثار الحرب والنزاعات المنعكسة على النساء، وكيفية حماية حقوقهن المكتسبة . فالدراسات الحالية المتوفرة في اليمن تشير إلى تفاقم الفقر بين النساء، وازدياد نسبة المعيلات للأسر والضغط النفسية التي تؤدي إلى اضطرابات نفسية جسيمة بين أوساط النساء. فتشير الدراسات الحالية إلى تدهور أوضاع النساء أثناء النزاع في اليمن في جميع المجالات

التعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية؛ بل إن هناك تخوفاً من تراجع دور النساء ، في تنفيذ ما أنجزته لكسر القيود الاجتماعية والثقافية في 2011 من خلال مخرجات الحوار منها "الكوتا" مما يؤدي إلى تراجع في جميع الإنجازات التي حققتها النساء في العقود الماضية.

لقد اثرت النزاعات المسلحة والتوترات التي تعيشها اليمن في أكثر من منطقة على الوضع الإنساني للمرأة من الناحية الامنية والمادية والمعنوية، اذ تشعر بالخوف وعدم الامان، ونقص في الموارد والخدمات العامة وانعدام الرعاية الصحية، والفقر والجوع، والنزوح والتشرد مع اطفالها بحثا عن الامان ولقمة العيش بعد فقدان زوجها العائل الوحيد للأسرة، وتتحمل عبئ كفالة اطفالها، علاوة على تعرضها للتحرش والعنف النفسي والجنسي واللفظي، الامر الذي يضاعف من معاناة المرأة ، ولعل من أسوء تلك الاثار الناتجة عن الحروب والنزاعات هو الانتقاص من حقوقها الإنسانية مثل حق العيش بكرامة وأمان واستقرار، وحق التعليم والعمل والتنقل وحق العيش دون فقر، وفي هذا الصدد أظهرت الدراسات انها أكثر من يعاني في زمن الصراعات نظرا لتفاقم مسؤولياتها تجاه اسرتها والمجتمع .

اهتم دستور الوحدة اليمنية (1990) بوجود قاعدة أساسية للقضاء على التمييز ضد النساء وفقاً لاتفاقية السيداو حيث تنص المادة 24 تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتنص المادة 31 على أن النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة، وينص عليه القانون. كما تنص المادة 41 من الدستور المواطنين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة وتنص المادة 42 لكل مواطن حق الاسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتكفل الدولة حرية الفكر والاعراب عن الراي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون

بدأت الحرب في مارس 2015 واستخدمت أنواع مختلفة من الأسلحة وكانت القشة التي أدت إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي منذرة بأكبر كارثة إنسانية من صنع الإنسان" وارتفع عدد القتلى كما ارتفع عدد الأشخاص الذين بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة إلى 82% أي 21.2 مليون شخص و14.1 مليون شخص بحاجة إلى حماية. ارتفع عدد النازحين إلى 2.76 مليون منهم من يسكن في 260 مدرسة تعذر إعادة طلابها للتعلم فيها.



أكدت جميع تقارير الأمم المتحدة والدراسات عن تفاقم الوضع الإنساني بين أوساط النساء أثناء الحرب حيث تواجه النساء صعوبة كبيرة في مواجهة الحياة نتيجة للجهل والظروف الصحية الصعبة، وقيامهن بإعالة أسرهن، ورغم أن هناك انخفاضاً حاداً في الإنتاج الزراعي الذي تمثل النساء فيه حوالي 51.3% من الأيدي العاملة.

وقد كانت هناك حالات عنف مبني على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي، التحرش والعنف الجسدي خاصة للناشطات، وظهر

ذلك بوضوح في ثورة الربيع العربي 2011، كذلك العنف الأسري وخاصة بين النازحات. كما أدى الصراع السياسي والمسلح إلى ارتفاع ملحوظ في زواج الصغيرات، والتراجع وتهديد ثمرة الإنجازات والجهود السابقة في هذا المجال.

ان الحرب تهدد حق المرأة في الحياة وتعرض حياتها للخطر والتشرد والضياع، ولا يمكن تحقيق أمن المرأة إلا في مجتمع آمن ويجب التأكيد على أن الأمن الإنساني إن كان داخل الدولة أو على الصعيد الدولي، لا يمكن أن يتحقق إلا بضمان أمن المرأة، ليس لكونها أساس المجتمع وركيزة استمراريته فقط، بل لأنها في الأساس كائن بشري لها الحق الإنساني المكفول بالعيش الكريم وبكرامة.

● المشاركة السياسية للنساء

هناك مشاركة عالية للمرأة في الحوارات حيث شاركت المرأة في مؤتمر الحوار الوطني الذي انعقد خلال الفترة مارس 2013 الى يناير 2014 حيث حصلت المرأة على نسبة مشاركة 30% من اجمالي المشاركين البالغ عددهم 565 عضو. كما شاركت المرأة في وضع مسودة دستور دولة الاتحاد وبلغ عدد المشاركات من النساء(4) مقابل 13 من الرجال ويشكلن اكثر من 23 % من اجمالي المشاركين . يبلغ عدد النساء في مجلس النواب 2 مقابل 299 للرجال وعدد النساء في المناصب الوزارية 2 مقابل 35 للرجال كما تم الاتفاق في مؤتمر الحوار الوطني على تمثيل النساء بنسبة 30 % في الهيئات المنتخبة . وسوف يكون للمرأة حضور في أي مفاوضات للسلام تعقد برعاية المبعوث الاممي وستكون هناك حصة للنساء في المفاوضات لا تقل عن 30% للنساء" يعكس ذلك حرص الحكومة في تعزيز مشاركة المرأة على كافة المستويات في مواقع اتخاذ القرار.

● مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام

طبقا لتقرير صادر عن لجنة إعادة الهيكلة في وزارة الداخلية مارس 2012 ان 2868 امرأة فقط يعملن في جهاز الشرطة، مقابل قرابة 169 ألف رجل، أي أن النساء يشكلن فقط 1.7 % من مجموع منتسبي الشرطة اليمنية. ولا تتوفر بيانات حديثة عن حجم مشاركة النساء في الاجهزة الامنية ، خاصة أن عمل الاجهزة الأمنية النسائية شبه متوقف بسبب الحرب.(تقرير المركز اليمني لقياس الراي 2013) و شاركت المرأة في جهود مكافحة الإرهاب في اليمن . كما تشارك للقيام بمهام التفتيش في النقاط الأمنية أو تشكيل حزام أمني في حالة وجود طارئ". وحصلت المرأة على دورات تدريبية داخل اليمن وخارجه على حمل السلاح والمداهمات الأمنية ومكافحة الجريمة المنظمة. ولتحقيق التوازن بين الجنسين في قوات الجيش والشرطة تضمنت وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني فيما يتعلق بأسس بناء الجيش والأمن ودورهما "على تمكين وتوسيع مشاركة المرأة من العمل في مجالات الجيش والأمن والمخابرات وينظم ذلك بقانون" . ومنذ عام 2000 سمح للنساء الالتحاق بالمؤسسات الامنية بعد ان كان حكرًا على الرجال.

● الإغاثة والانعاش للنساء والفتيات اثناء النزاع وما بعد النزاع



يتم تنفيذ مشروع المساحات الصديقة للأطفال بما ذلك الفتيات لتقديم خدمات الدعم النفسي ، وجرى انشاء مركز التدريب والتأهيل النسوي (مركز للمعنفات) في اتحاد نساء اليمن في اليمن في عام 2017 ولا يزال في طور التأسيس . ويجري العمل على توفير مقومات الحياة الطبيعية في مخيمات النازحين من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة من علاج ومسكن وتعليم. وجرى اعتماد عدد من برامج الإغاثة منها العيادات المتخصصة التي تقدم كافة الخدمات الطبية للاجئين والنازحين اليمنيين في

جيبوتي ، بالإضافة الى مشاريع إيصال المياه النقية والصالحة للشرب الى تجمعات النازحين في عدة مناطق من اليمن وهناك عدد من المشاريع لتقديم خدمات تعليمية منها قانتين فضائيتين تبث نحو أربعة الاف درس مباشر يستفيد منها اكثر من مليون طالب وطالبة . ولقد تم انشاء مخيمات للنازحين من قبل الحكومة والهلال الأحمر الإماراتي في عدة مناطق من اليمن

رابعاً: الأطر القانونية لحماية النساء

● الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الحكومة اليمنية

صادقت الجمهورية اليمنية على الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بحماية النساء اثناء النزاعات التالية

- اتفاقية جنيف بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان 1949
- اتفاقية جنيف بشأن تحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار 1949
- اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب 1949
- اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب 1949
- البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة 1977
- البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية 1977

● القوانين والآليات الوطنية لحماية النساء

- قانون رقم 21 لسنة 1998 بشأن الجرائم والعقوبات العسكرية
- قانون رقم 6 لسنة 1996 بشأن الاجراءات الجزائية العسكرية

- قانون رقم 43 لسنة 1999 بشأن تنظيم واستخدام شارتى الهلال الأحمر والصليب الأحمر ومنع اساءة استخدامهما

كما جرى تشكيل اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني انشئت في عام 1999 وهي ذات طبيعة انسانية وتتكون برئاسة وزير الخارجية وعضوية وزارة الصحة - وزارة الشؤون القانونية - وزارة العدل- وزارة التربية والتعليم - وزارة الاعلام - وزارة الدفاع - وزارة الخارجية - جمعية الهلال الأحمر.

خامسا: اهداف وأولويات خطة العمل الوطنية للمرأة والأمن والسلام

• هدف الخطة

تهدف الخطة الى حماية النساء اثناء النزاعات وما بعد النزاعات وتعزيز مشاركتهن في عمليات حفظ السلام وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• أولويات خطة العمل الوطنية

ارتكزت خطة العمل التنفيذية لتفعيل القرار 1325 على الركائز التالية:

- المشاركة: زيادة مشاركة النساء على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي الأمن والجيش وفي الاليات المحلية والدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان وفي السلك الدبلوماسي وفي التصدي للنزاعات وحفظ السلام.
 - الوقاية: انشاء اليات للإنذار المبكر تراعي النوع الاجتماعي وزيادة مشاركة المرأة في الوقاية من التطرف والعنف وتفعيل القوانين والتشريعات وتأهيل كوادر الشرطة والجيش للوقاية من العنف ضد النساء
 - الحماية: تقديم خدمات الدعم الصحي والنفسي والقانوني للنساء والفتيات ضحايا الانتهاكات والعنف، ووضع ادلة ارشادية لمقدمي الخدمات وتنفيذ برامج لتمكين النساء في اوقات النزاعات وما بعدها وتوفير التعليم للفتيات، وانشاء مراكز لتأهيل النساء والفتيات التي يتعرضن للعنف.
 - الاغاثة / الانعاش: تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من النساء والفتيات المشردات واللاجئات وضحايا العنف لاحتياجاتهن من الاغاثة وخدمات الرعاية واشراك المرأة في خطط نزع السلاح وفي جهود الاغاثة والمساعدات الانسانية، وتنفيذ برامج فورية لتمكين النساء للاندماج في المجتمعات المضيفة.
- مرجعيات الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام

شكل قرار مجلس الأم 1325 حول المرأة والأمن والسلام والقرارات اللاحقة له رقم 2242 عام 2015 ورقم 2250 عام 2015 مرجعيات أساسية في صياغة الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام في اليمن بالإضافة نتائج المشاورات الوطنية وأيضاً السياق الإقليمي للأمن والسلام.

• الاهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية

بناءً على مخرجات المشاورات الوطنية والمحلية المبنية على المرجعيات الأممية حول المرأة والأمن والسلام والسياق الإقليمي والوطني، تم التوافق على أربعة أهداف استراتيجية للخطة الوطنية، المرأة والأمن والسلام، التي سيتم العمل على تحقيقها خلال الأعوام 2019 – 2021 المتمثلة فيما يلي:

الهدف الاول: تعزيز مشاركة المرأة على كافة المستويات في مواقع صنع القرار

الهدف الثاني: ضمان الوقاية من النزاعات ومن كافة اشكال العنف الجنسي والتطرف والارهاب

الهدف الثالث: تعزيز حماية النساء من كافة اشكال العنف

الهدف الرابع: توفير الاحتياجات الانسانية للنساء اثناء وبعد النزاعات مستجيبة ومراعية للنوع الاجتماعي

سادسا: نظام المتابعة والتقييم (نظام الرصد)

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة المعنية بوضع اليات المتابعة والتقييم لخطة العمل الوطنية تتضمن اشراك كافة الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بتنفيذ أنشطة الخطة الوطنية كمرجعية مناط بها الاشراف والمتابعة والتقييم وتحديد مهامها واختصاصاتها كما ستتولى الوزارة التنسيق بين كافة القطاعات. وستكون البرامج والأنشطة المدرجة في الخطة للوصول الى الاهداف المطلوبة قابلة للتقييم والتطوير في ضوء المستجدات الجديدة. ولضمان تحقيق اهداف الخطة وضعت مؤشرات للقياس لكل الأنشطة لتقييم مستوى تنفيذها.

ملحق رقم (1) فريق العمل الفني لمراجعة وصياغة خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار
مجلس الامن 1325

- | | |
|--------------------------------|----------------------------|
| رئيس الفريق | - غازي عبد الله عبد الرب |
| وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل | - فاطمة محمد يسلم |
| وزارة التخطيط والتعاون الدولي | - وفاء ناصر بهيان |
| الأمانة العامة لمجلس الوزراء | - ردمان عبد الرحيم الزوقري |
| اتحاد نساء اليمن فرع عدن | - فاطمة سعيد عبده المريسي |
| مؤسسة جود للأمن الانساني | - مها محمد عوض |
| اللجنة الوطنية للمرأة | - ايمان عمر عبدالله |

ملحق رقم (2) الجهات المشاركة في ورشات العمل لإعداد ومناقشة الخطة الوطنية لتنفيذ
قرار مجلس الامن رقم 1325

الجهات الحكومية

- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الدفاع
- وزارة الإدارة المحلية
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- وزارة العدل
- وزارة الخارجية
- وزارة الداخلية
- وزارة حقوق الإنسان
- وزارة الشؤون القانونية
- وزارة الصحة العامة والسكان
- وزارة الإعلام
- الامانة العامة لمجلس الوزراء
- صندوق المعاقين
- صندوق الرعاية الاجتماعية
- اللجنة الوطنية للمرأة

الجهات غير الحكومية

- اتحاد نساء اليمن
- منظمة الهجرة الدولية
- منظمة الأمم المتحدة
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
- منظمة كير
- شبكة قادة للتنمية
- مبادرة كون إنسان
- مؤسسة وجود للأمن الانساني
- منظمة رسيل للتنمية الاعلامية
- مؤسسة اكون للحريات
- مؤسسة يداً بيداً للتنمية

ملحق رقم (3) اللجنة الوطنية المشكلة بقرار مجلس الوزراء (106) لعام 2018 لمناقشة خطة العمل الوطنية :

برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وعضوية:

- عضوان يمثلان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تختارهم الوزارة
- ممثل عن وزارة الداخلية
- ممثل عن وزارة الدفاع
- ممثل عن وزارة العدل
- ممثل عن وزارة حقوق الانسان
- ممثل عن وزارة الخارجية
- ممثل عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء
- ممثل عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- ممثل عن وزارة التربية والتعليم
- ممثل عن وزارة الصحة العامة والسكان
- وزارة الإدارة المحلية
- ممثل عن وزارة الشؤون القانونية
- ممثل عن وزارة الاعلام
- ممثل عن اللجنة الوطنية للمرأة
- ممثل عن اتحاد نساء اليمن
- عضوان يمثلان مؤسسات المجتمع المدني تختارهم وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

الهدف الاول: تعزيز مشاركة المرأة على كافة المستويات في مواقع صنع القرار

المخرجات	التدخلات / الانشطة	المؤشرات	مسؤولية التنفيذ	الاطار الزمني
وجود النساء في مواقع صناعة القرار	اشراك النساء في مواقع صناعة القرار على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.	نسبة الزيادة في عدد النساء في مواقع صناعة القرار	جميع الوزارات مجلس النواب	2022 - 2020
ضمان تمثيل النساء في مفاوضات السلام	اشراك النساء في مفاوضات السلام بنسبة لا تقل عن ٣٠%.	نسبة النساء المشاركات في مفاوضات السلام	مجلس الوزراء الامم المتحدة	2022 - 2020
ضمان تمثيل النساء في لجان مراقبة وقف اطلاق النار والمعتقلين والاسرى واعداد الاعمار	اشراك النساء في لجان مراقبة وقف اطلاق النار والمعتقلين والاسرى والاغثة واعداد الاعمار.	نسبة تمثيل النساء في لجان المراقبة والاغثة واعداد الاعمار	وزارة الداخلية وزارة الدفاع	2022 - 2020
معلومات متاحة عن النساء المؤهلات لشغل المناصب في المنظمات الدولية والإقليمية	إعداد قاعدة بيانات عن الخبرات والقيادات النسائية المؤهلات لشغل مناصب عليا في السلك الدبلوماسي والمنظمات الاقليمية والدولية	وجود نظام معلومات عن الخبرات والقيادات النسائية المؤهلة للعمل في المنظمات الدولية والاقليمية	وزارة الخارجية	2020
ضمان تمثيل النساء في لجان منع النزاعات والتصدي لها	اشراك منظمات النساء في اللجان والانشطة الهادفة الى منع نشوب النزاعات والتصدي لها	نسبة تمثيل النساء في لجان منع نشوب النزاعات	وزارة الداخلية منظمات المجتمع المدني	2022 - 2020

الهدف الاول: تعزيز مشاركة المرأة على كافة المستويات في مواقع صنع القرار

المخرجات	التدخلات / الانشطة	المؤشرات	مسؤولية التنفيذ	الاطار الزمني
وجود تمثيل للنساء في الاليات المحلية والاقليمية والدولية	دعم اشراك المرأة في الاليات المحلية والدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان والاتفاقيات الخاصة بحماية النساء في النزاعات المسلحة.	نسبة الزيادة في تمثيل النساء في الاليات المحلية لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان وحماية المرأة	وزارة حقوق الانسان	2022 - 2020
وجود تمثيل للنساء في المنظمات الاقليمية والدولية والبعثات الدبلوماسية	اقتراح كفاءات نسائية لشغل الوظائف العليا في المنظمات الإقليمية والدولية والبعثات الدبلوماسية.	نسبة الزيادة في عدد الكفاءات النسوية لشغل الوظائف في المنظمات الاقليمية والدولية والبعثات الدبلوماسية	وزارة الخارجية منظمات الامم المتحدة منظمات المجتمع المدني	2022 - 2020
نساء مدربات في مجال التفاوض والعدالة الانتقالية	تدريب النساء في مجال المفاوضات وتسوية النزاعات والعدالة الانتقالية.	عدد النساء المتدربات		2022 - 2020
زيادة تمثيل النساء في الجيش والامن	توسيع مشاركة النساء للعمل في الجيش والامن.	نسبة الزيادة في عدد النساء الملتحقات بالقطاعات العسكرية والامن	وزارة الداخلية وزارة الدفاع	2022 - 2020
بيئة حاضنة للاستجابة للاحتياجات	تنفيذ حملات للتوعية في جميع المحافظات حول اهمية مشاركة المرأة في عمليات الامن والسلام.	عدد حملات التوعية المنفذة	وزارة الداخلية وزارة الدفاع	2022 - 2020

الهدف الثاني : ضمان الوقاية من النزاعات ومن كافة اشكال العنف الجنسي والتطرف والارهاب

الاطار الزمني	مسؤولية التنفيذ	المؤشرات	التدخلات / الانشطة	المخرجات
2020 - 2022	وزارة حقوق الانسان مؤسسات المجتمع المدني اللجنة الوطنية للمرأة اتحاد نساء اليمن	وجود نظام للإنذار المبكر من مخاطر العنف	انشاء نظم للإنذار المبكر واتخاذ تدابير للحد من مخاطر العنف والانتهاكات لحقوق المرأة.	اليات للإنذار المبكر تراعي النوع الاجتماعي
2020 - 2022	وزارة حقوق الانسان مؤسسات المجتمع المدني	نسبة النساء المشاركات في وضع الخطط	اشراك النساء في وضع خطط للتصدي المبكر والوقاية من النزاعات .	النساء مشاركات في خطط التصدي المبكر للنزاعات
2020 - 2022	وزارة حقوق الانسان منظمات المجتمع المدني اللجنة الوطنية للمرأة اتحاد نساء اليمن	عدد النساء والفتيات اللاتي تعرضن للانتهاكات	رصد الانتهاكات لحقوق الانسان بالتركيز على النساء والفتيات اثناء النزاع وما بعد النزاع.	رصد انتهاكات النساء
2020	وزارة حقوق الانسان اتحاد نساء اليمن اللجنة الوطنية للمرأة منظمات المجتمع المدني	عدد الادلة التوجيهية الصادرة	اصدار ادلة توجيهية موحدة لمكافحة العنف ضد النساء.	وجود ادلة لمكافحة العنف
2020 - 2022	وزارة الداخلية وزارة الدفاع	عدد البرامج التدريبية الموجهة للشرطة وعدد المستفيدين منها	تنفيذ برامج تدريبية للشرطة والجيش للووقاية من العنف ضد النساء والفتيات.	كادر مؤهل في المؤسسات العسكرية والامنية للتعامل مع العنف ضد النساء

الهدف الثاني : ضمان الوقاية من النزاعات ومن كافة اشكال العنف الجنسي والتطرف والارهاب

الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ	المؤشرات	التدخلات / الأنشطة	المخرجات
2022 - 2020	منظمات المجتمع المدني اللجنة الوطنية للمرأة اتحاد نساء اليمن	عدد التقارير والدراسات التي تم اعدادها	اعداد دراسات وبحوث حول العنف ضد النساء والفتيات والعنف الجنسي في النزاعات.	دراسات وبحوث حول كافة اشكال العنف ضد النساء والفتيات في النزاعات
2022 - 2020	وزارة حقوق الانسان منظمات المجتمع المدني اتحاد نساء اليمن اللجنة الوطنية للمرأة	عدد حالات العنف ضد النساء	انشاء نظام معلومات لرصد كافة اشكال العنف ضد النساء والفتيات.	معلومات متاحة حول النساء المتضررات من العنف
2020	وزارة الداخلية	دليل توجيهي للوقاية من العنف	وضع دليل توجيهي للشرطة والجيش للوقاية من العنف ضد النساء.	وضع برامج للتوعية والوقاية من النزاعات
2022 - 2020	وزارة الاعلام منظمات المجتمع المدني اللجنة الوطنية للمرأة اتحاد نساء اليمن	عدد حملات التوعية المنفذة	تنظيم حملات للتوعية ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي ودور المرأة للوقاية من التطرف والعنف.	النساء مساهمات في جهود الوقاية من التطرف والعنف ومستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي
2022 - 2020	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة الصحة صندوق الامم المتحدة للسكان	عدد النساء القادرات الوصول الى الخدمات الانسانية	توفير المعلومات للنساء في ظل النزاعات حول الخدمات المقدمة وطرق الوصول اليها.	معلومات متوفرة للنساء عن الخدمات المتاحة

الهدف الثاني : ضمان الوقاية من النزاعات ومن كافة اشكال العنف الجنسي والتطرف والارهاب

الاطار الزمني	مسؤولية التنفيذ	المؤشرات	التدخلات / الانشطة	المخرجات
2022 - 2020	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اللجنة الوطنية للمرأة اتحاد نساء اليمن	عدد النساء المتدربات	اختيار وتدريب النساء في التفاوض والوساطة ليصبحن عضوات في لجان الوساطة وتسوية النزاعات في المجتمعات المحلية.	نساء لديهن المهارات في تسوية النزاعات

الهدف الثالث: تعزيز حماية النساء من كافة اشكال العنف

المخرجات	التدخلات / الانشطة	المؤشرات	مسؤولية التنفيذ	الاطار الزمني
وجود فرق مؤهلة لرصد تأثيرات النزاع	تخصيص فرق مؤهلة لرصد تأثيرات النزاعات على النساء	عدد التقارير لكشف تأثيرات النزاعات	وزارة حقوق الانسان مؤسسات المجتمع المدني	2022 - 2020
خدمات الدعم الصحي والنفسي والقانوني مقدمة للنساء المتضررات	تقديم خدمات الدعم القانوني والرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي والحماية للنساء والفتيات ضحايا الانتهاكات والعنف	وجود منظومة لضمان حصول الفتيات والنساء على الرعاية والحماية من الارهاب	وزارة الصحة وزارة العدل مؤسسات المجتمع المدني منظمة اليونيسف	2022 - 2020
ادلة ارشادية صحية ونفسية وقانونية	وضع ادلة ارشادية لمقدمي الخدمات القانونية والصحية والنفسية	عدد الادلة الارشادية	وزارة الصحة وزارة العدل	2020
مقدمي الخدمات مؤهلين لتقديم الخدمات للنساء ضحايا الانتهاكات	بناء قدرات مقدمي الخدمات في المجال القانوني والصحي للنساء والفتيات ضحايا الانتهاكات والعنف	عدد المتدربين مقدمي الخدمات	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة العدل وزارة الصحة	2020
نساء مدربات في ادارة المشاريع وتسويق منتجاتها	بناء القدرات في ادارة المشاريع والتسويق	عدد المتدربات في ادارة المشاريع	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مؤسسات المجتمع المدني	2022 - 2020
قروض متوفرة للنساء لإقامه مشاريع صغيرة	منح قروض ميسرة لإقامه مشاريع صغيرة لتعزيز الصمود في اوقات النزاعات وما بعدها	عدد المستفيدات من القروض	مؤسسة التمويل الاصغر	2022 - 2020
وجود برامج لتمكين النساء في أوقات النزاعات	تنفيذ برامج لتمكين النساء في اوقات النزاعات وما بعدها وتوفير التعليم للفتيات	عدد برامج التمكين في مخيمات النازحين ومناطق النزاعات وعدد المستفيدين	مؤسسات المجتمع المدني منظمة اللاجئين	2022 - 2020

الهدف الثالث : تعزيز حماية النساء من كافة اشكال العنف

الاطار الزمني	مسؤولية التنفيذ	المؤشرات	التدخلات / الانشطة	المخرجات
2022 - 2020	وزارة العدل وزارة الشؤون القانونية	عد القوانين التي تم تفعيلها	تفعيل القوانين والتشريعات ذات العلاقة بحماية المرأة من العنف	قوانين وتشريعات مفعلة لحماية المرأة
2022	مجلس النواب اتحاد نساء اليمن اللجنة الوطنية للمرأة	قانون لحماية النساء والفتيات	وضع قانون خاص لحماية المرأة في اوقات الطوارئ والنزاعات المسلحة وضمان معاقبة مرتكبيها	ضمان حماية المرأة من كافة اشكال العنف
2022 - 2020	وزارة الصحة منظمات المجتمع المدني	عدد البرامج المنفذة والمستفيدين منها	تنفيذ برامج للصحة الانجابية والامومة والطفولة للنساء والفتيات واللاجئات في مناطق النزاعات	برامج متوفرة للنساء حول الصحة الانجابية

الهدف الرابع: توفير الاحتياجات الانسانية للنساء اثناء وبعد النزاعات مستجيبة ومراعية للنوع الاجتماعي

الاطار الزمني	مسؤولية التنفيذ	المؤشرات	التدخلات / الانشطة	المخرجات
2020	وزارة الداخلية منظمة اللاجئين منظمات المجتمع المدني	عدد البرامج المنفذة والمستفيدات	وضع برامج لإعادة تأهيل النساء المقاتلات السابقات والمرتبطات بجماعات مسلحة	نساء مؤهلات للاندماج في المجتمع
2022 - 2020	وزارة الداخلية وزارة الدفاع	عدد النساء المشاركات في نزع السلاح	اشراك النساء في برامج نزع السلاح	النساء مشاركات في برامج نزع السلاح
2022 - 2020	وزارة الصحة لجنة الاغاثة	عدد النساء المستفيدات من الخدمات الطبية	توفير عيادات متنقلة وخدمات طبية واغاثية وادوية اساسية للوصول الى النازحات واللاجئات والمتضررات	خدمات طبية متوفرة للنساء المتضررات
2022 - 2020	وزارة الاشغال العامة	عدد المستفيدات	إقامة مأوٍ لضحايا الانتهاكات والعنف ملائمة ومراعية لاحتياجات النوع الاجتماعي	مأو متوفرة للنساء ضحايا الانتهاكات
2022 - 2020	اللجنة العليا للإغاثة	عدد المستفيدين من المواد الغذائية	توفير مواد غذائية ومياه صالحة للشرب	حصول النساء المتضررات على مواد ومياه صالحة للشرب
2022 - 2020	اللجنة العليا للإغاثة	عدد المستفيدات من الملابس والاعطية والاحتياجات الاغاثية	توفير الاحتياجات الاغاثية الخاصة بالنساء	احتياجات النساء متوفرة
2022 - 2020	وزارة التربية والتعليم منظمة اليونيسف	نسبة الزيادة في عدد المستفيدات	تنفيذ برامج لتعليم الفتيات المتضررات من النزاعات المسلحة واعادة ادماجهن في المدارس والجامعات	برامج متوفرة لتعليم الفتيات المتضررات من النزاعات

الهدف الرابع: توفير الاحتياجات الانسانية للنساء اثناء وبعد النزاعات مستجيبة ومراعية للنوع الاجتماعي

المخرجات	التدخلات / الأنشطة	المؤشرات	مسؤولية التنفيذ	الاطار الزمني
<u>معرفة النساء بكافة اشكال العنف</u>	اقامة ورش عمل ودورات تدريبية في مجال العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي	عدد المتدربات	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اللجنة الوطنية للمرأة اتحاد نساء اليمن	2022 - 2020
<u>النساء لديهم معرفة بحقوق اللاجئين</u>	اقامة دورات تدريبية حول حقوق اللاجئين واتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة	عدد المتدربين	منظمة اللاجئين	2022 - 2020
تحسين فرص الحصول على عمل للنازحين واللاجئين في المجتمعات المضيفة	برامج فورية لتمكين و تحسين فرص الحصول على عمل وسبل العيش للنازحين واللاجئين وادماجهم بالمجتمعات المضيفة	عدد المستفيدين من برامج التمكين	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منظمة اللاجئين منظمة العمل الدولية	2022 - 2020
قاعدة بيانات عن النازحين واللاجئين	توفير بيانات ومعلومات بشأن النازحين واللاجئين لتنظيم توزيع المساعدات الاغاثية	وجود قاعدة بيانات عن النازحين واللاجئين	لجنة الاغاثة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منظمة اللاجئين	2022 - 2020
النساء مؤهلات في ادارة الازمات والكوارث واجراءات الاخلاء	تدريب النساء في ادارة الازمات والكوارث واجراءات الاخلاء	عدد النساء المؤهلات في ادارة الازمات والكوارث والاخلاء	منظمة اللاجئين وزارة الداخلية منظمات المجتمع المدني	2022 - 2020
نساء مؤهلات في مجال الاغاثة وتقديم الخدمات الطبية والاسعافية	تدريب النساء العاملات في الخدمات الطبية الاسعافية والدفاع المدني على العمل في المجال الاغاثي والانساني	عدد النساء المؤهلات للعمل في مخيمات النازحين واللاجئين	وزارة الداخلية منظمات المجتمع المدني	2022 - 2020

الهدف الرابع: توفير الاحتياجات الانسانية للنساء اثناء وبعد النزاعات مستجيبة ومراعية للنوع الاجتماعي

المخرجات	التدخلات / الأنشطة	المؤشرات	مسؤولية التنفيذ	الاطار الزمني
اللاجئات والنازحات مشاركات في برامج المساعدات والاغاثة	اشراك النساء النازحات واللاجئات في تخطيط وتنفيذ برامج المساعدات والاغاثة	نسبة النساء المشاركات في تنفيذ برامج المساعدات الانسانية	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لجنة الاغاثة منظمة اللاجئين	2022 - 2020